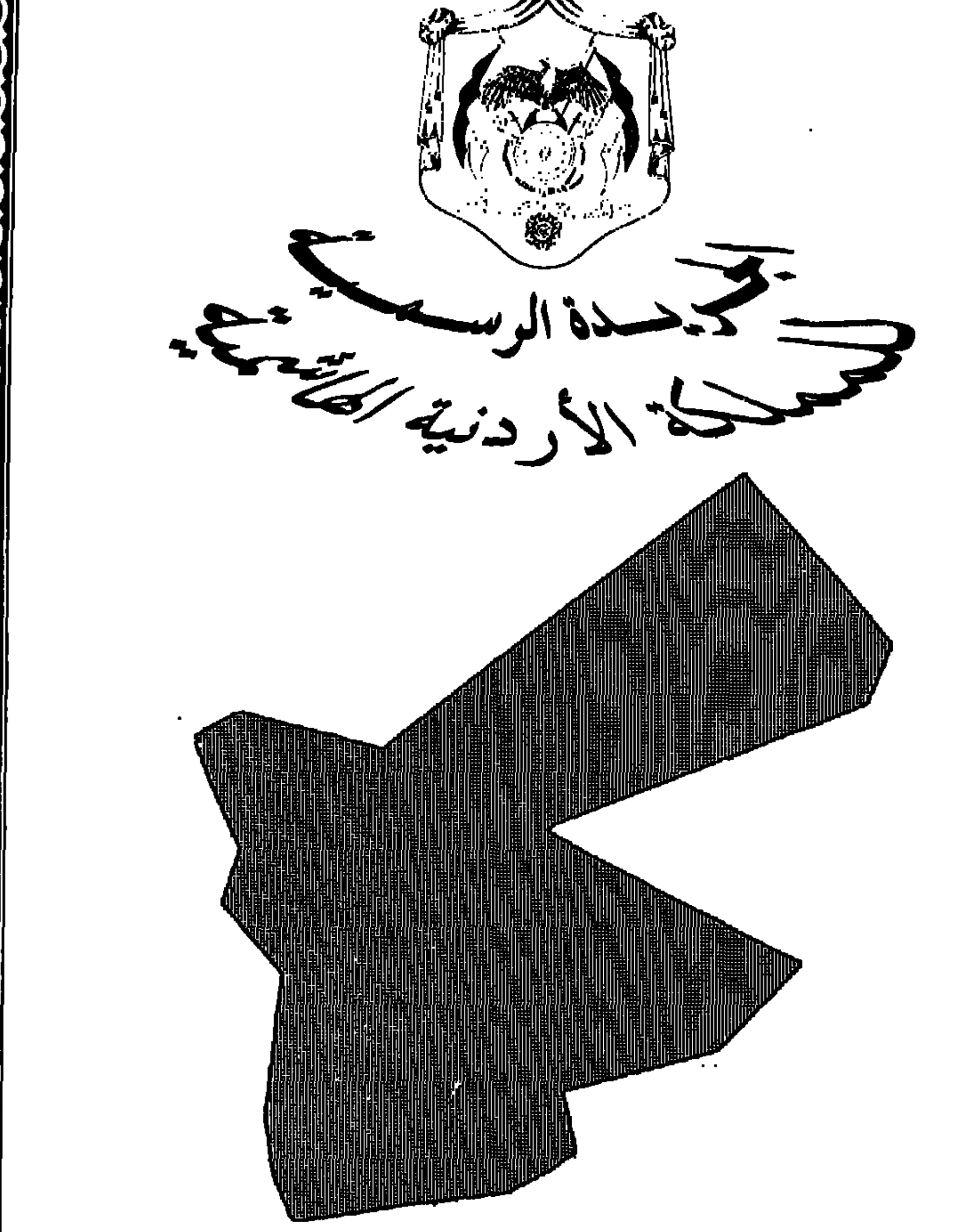
صورة عن الأصل



عمان:الأحد ٢٥ شوال سنة ١٤٢٦هـ. الموافق ٢٧ تشرين الثاني سنة ٢٠٠٥م.

عدد ممتاز: ٤٧٣١

تصدر عن رئاسة الوزراء - مديرية الجريدة الرسمية

الموقع على شبكة الانترنت : www. Pm. gov .jo

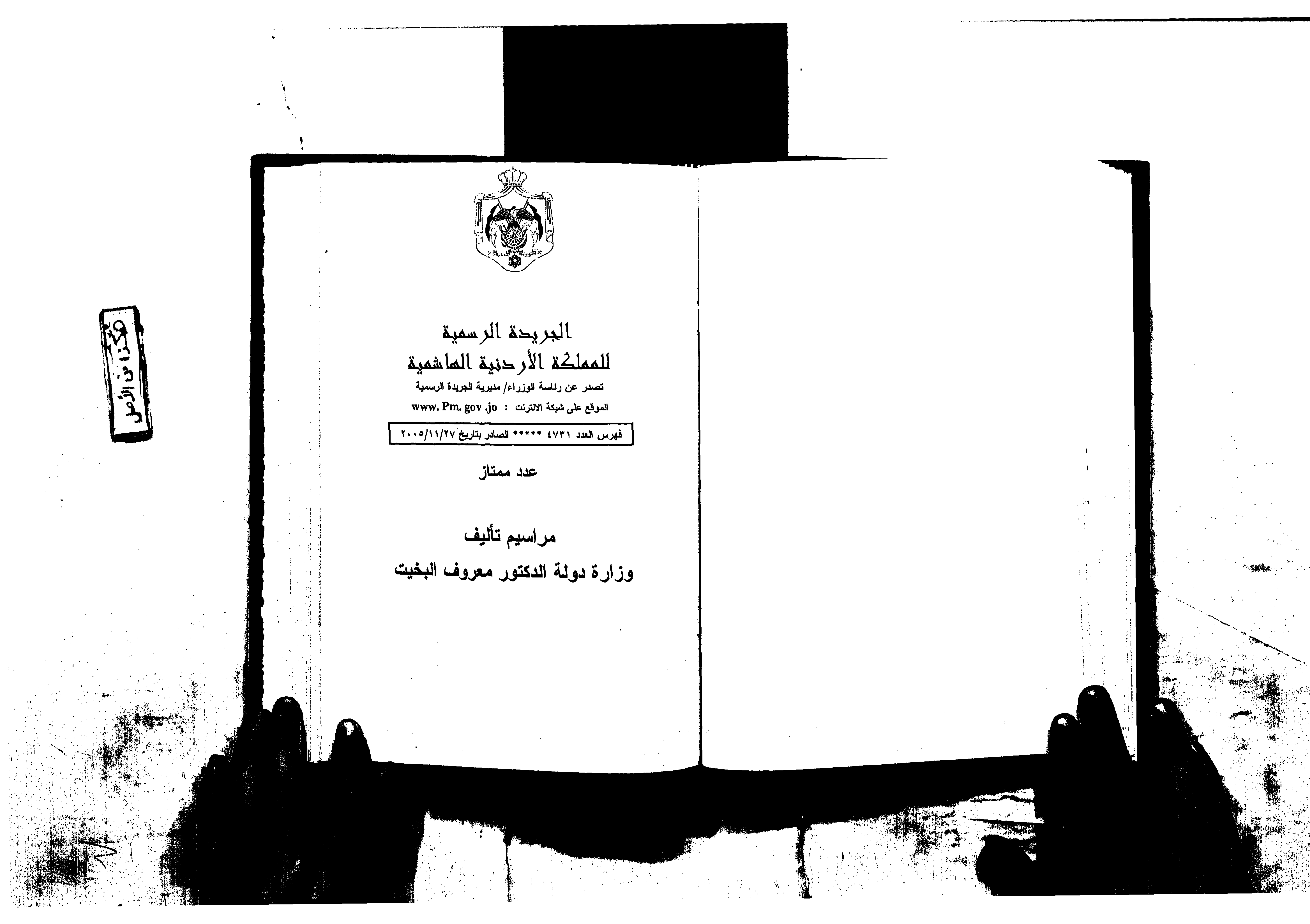
الاشتراك السنوي

داخل المملكة : ٣٠ ديناراً اردنياً

خارج المملكة : ٧٠ ديناراً اردنياً

ثمن النسخة الواحدة - دينار اردني

طبعت في المطابع العسكرية ***** البيع والتوزيع - وزارة المالية - الجريدة الرسمية ص.ب ٨٥



الجريدة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية

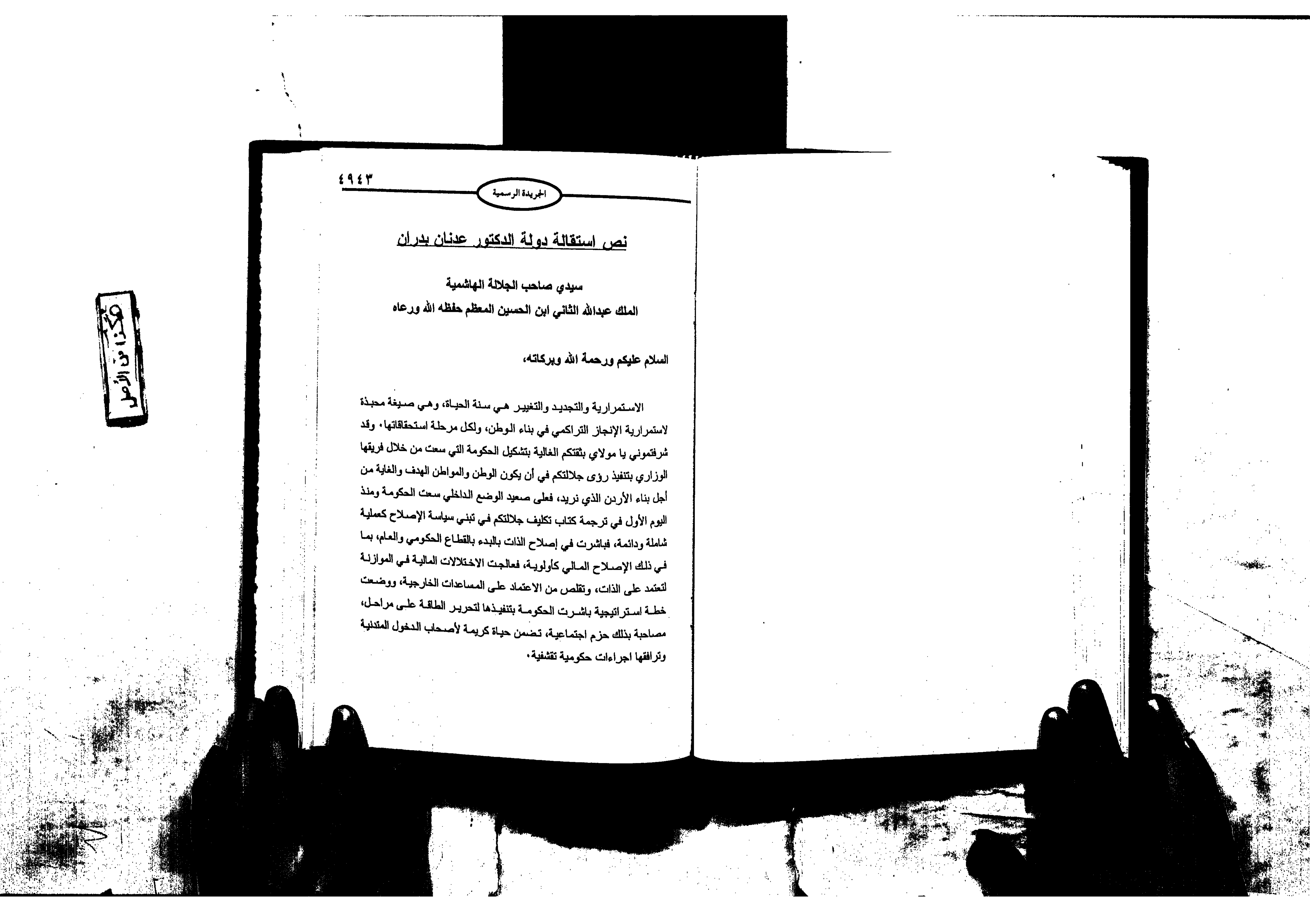
تصدر عن رئاسة الوزراء/ مديرية الجريدة الرسمية

الموقع على شبكة الانترنت : www. Pm. gov .jo

فهرس العدد ٤٧٣١ ***** الصادر بتاريخ ٢٠٠٥/١١/٢٧

عدد ممتاز

مراسيم تأليف
وزارة دولة الدكتور معروف البخيت



نص استقالة دولة الدكتور عدنان بدران

سيدي صاحب الجلالة الهاشمية

الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله ورعاه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

الاستمرارية والتجديد والتغيير هي سنة الحياة، وهي صيغة محبذة لاستمرارية الإنجاز التراكمي في بناء الوطن، ولكل مرحلة استحقاقاتها، وقد شرفتموني يا مولاي بثقتكم الغالية بتشكيل الحكومة التي سعت من خلال فريقها الوزاري بتنفيذ رؤى جلالتكم في أن يكون الوطن والمواطن الهدف والغاية من أجل بناء الأردن الذي نريد، فعلى صعيد الوضع الداخلي سعت الحكومة ومنذ اليوم الأول في ترجمة كتاب تكليف جلالتكم في تبني سياسة الإصلاح كعملية شاملة ودائمة، فباشرت في إصلاح الذات بالبدء بالقطاع الحكومي والعام، بما في ذلك الإصلاح المالي كأولوية، فعالجت الاختلالات المالية في الموازنة لتعتمد على الذات، وتقلص من الاعتماد على المساعدات الخارجية، ووضعت خطة استراتيجية باشرت الحكومة بتنفيذها لتحرير الطاقة على مراحل، مصاحبة بذلك حزم اجتماعية، تضمن حياة كريمة لأصحاب الدخول المتدنية وترافقها اجراءات حكومية تقشفية،

كما اتخذت الحكومة اجراءات لترشيد استخدام الطاقة، وتنويع مصادرها من خلال توفير الغاز الطبيعي، إضافة لإعفاءات ضريبية وجمركية تحفز استخدام أكفأ للأجهزة التي توفر الطاقة.

كما قامت الحكومة بالإصلاح الضريبي باستخدام الأمثل في تجارب الأمم لتوسيع قاعدة الضريبة لحماية ذوي الدخل المحدود ولتحقيق العدالة والتوزيع، ورفع كلفة التهرب الضريبي، وزيادة الإيرادات الضريبية تبعاً لذلك، بالإضافة إلى حزمة التشريعات بما في ذلك قانون هيئة مكافحة الفساد والذي قدمته لمجلس الأمة بصفته العاجلة.

واتبعت الحكومة نهجاً حقيقياً في تنمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل معالجة البطالة والحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة وتعزيز الدخل من خلال تأمين فرص العمل وخاصة في المناطق الأقل حظاً.

وسعت الحكومة إلى توظيف جهود وسمعة جلالتكم، في المحافل الدولية لتقوية الروابط مع الدول العربية وخاصة المجاورة منها، كما سعت إلى تعزيز العلاقات مع دول العالم.

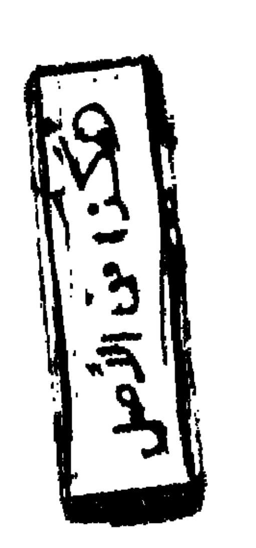
وتميزت الحكومة بالشفافية والمساءلة، وعملت بروح الفريق الواحد، وقامت بالواجبات الموكولة إليها بأمانة وبكل موضوعية، مستندة بذلك إلى الحقائق العلمية لتعزيز موقع الأردن كدولة مؤسسات وقانون على أسس العدالة والنزاهة ورفع مكانة الحريات والتعددية الفكرية والسياسية وحرية الإعلام والصحافة واحترام الاختلاف في الرأي.

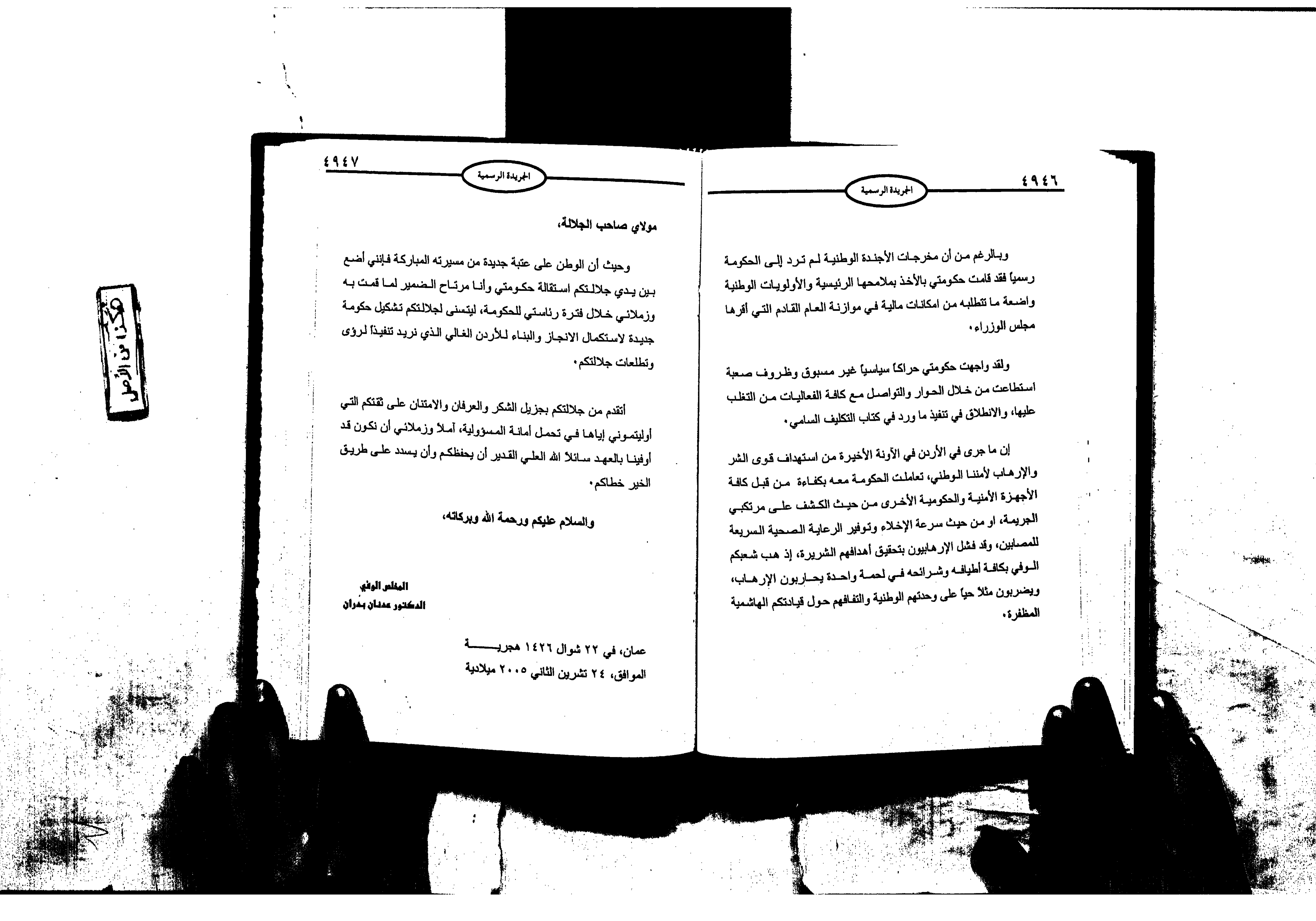
ورغم الصعوبات التي رافقت ارتفاع أسعار النفط، وما تضمنه من أثر على الموازنة العامة، فقد تمكنت الحكومة من إعداد موازنة صحية للعام القادم تعظم من الاعتماد على الذات وتغطي إيراداتها النفقات الجارية وبعض نفقاتها الرأسمالية، للمرة الثانية في تاريخ المملكة وتضع الأردن على طريق النمو المستدام ودون عودة إلى الخلف.

كما قامت الحكومة بالاستمرار في تهيئة البيئة الاستثمارية مما أدى إلى مضاعفة الاستثمارات هذا العام.

مولاي صاحب الجلالة،

إن الإصلاح لا يتم إلا بشراكة فاعلة بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، بالإضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني وعبر التواصل المستمر مع شرائح المجتمع بكافة مستوياتها مما يؤدي كله إلى تعميق جذور الديمقراطية وتعزيز الوحدة الوطنية.





وبالرغم من أن مخرجات الأجندة الوطنية لم ترد إلى الحكومة رسمياً فقد قامت حكومتي بالأخذ بملامحها الرئيسية والأولويات الوطنية واضعة ما تتطلبه من امكانات مالية في موازنة العام القادم التي أقرها مجلس الوزراء.

ولقد واجهت حكومتي حراكاً سياسياً غير مسبوق وظروف صعبة استطاعت من خلال الحوار والتواصل مع كافة الفعاليات من التغلب عليها، والانطلاق في تنفيذ ما ورد في كتاب التكليف السامي.

إن ما جرى في الأردن في الآونة الأخيرة من استهداف قوى الشر والإرهاب لأمننا الوطني، تعاملت الحكومة معه بكفاءة من قبل كافة الأجهزة الأمنية والحكومية الأخرى من حيث الكشف على مرتكبي الجريمة، او من حيث سرعة الإخلاء وتوفير الرعاية الصحية السريعة للمصابين، وقد فشل الإرهابيون بتحقيق أهدافهم الشريرة، إذ هب شعبكم الوفي بكافة أطيافه وشرائحه في لحمة واحدة يحاربون الإرهاب، ويضربون مثلاً حياً على وحدتهم الوطنية والتفافهم حول قيادتكم الهاشمية المظفرة.

مولاي صاحب الجلالة،

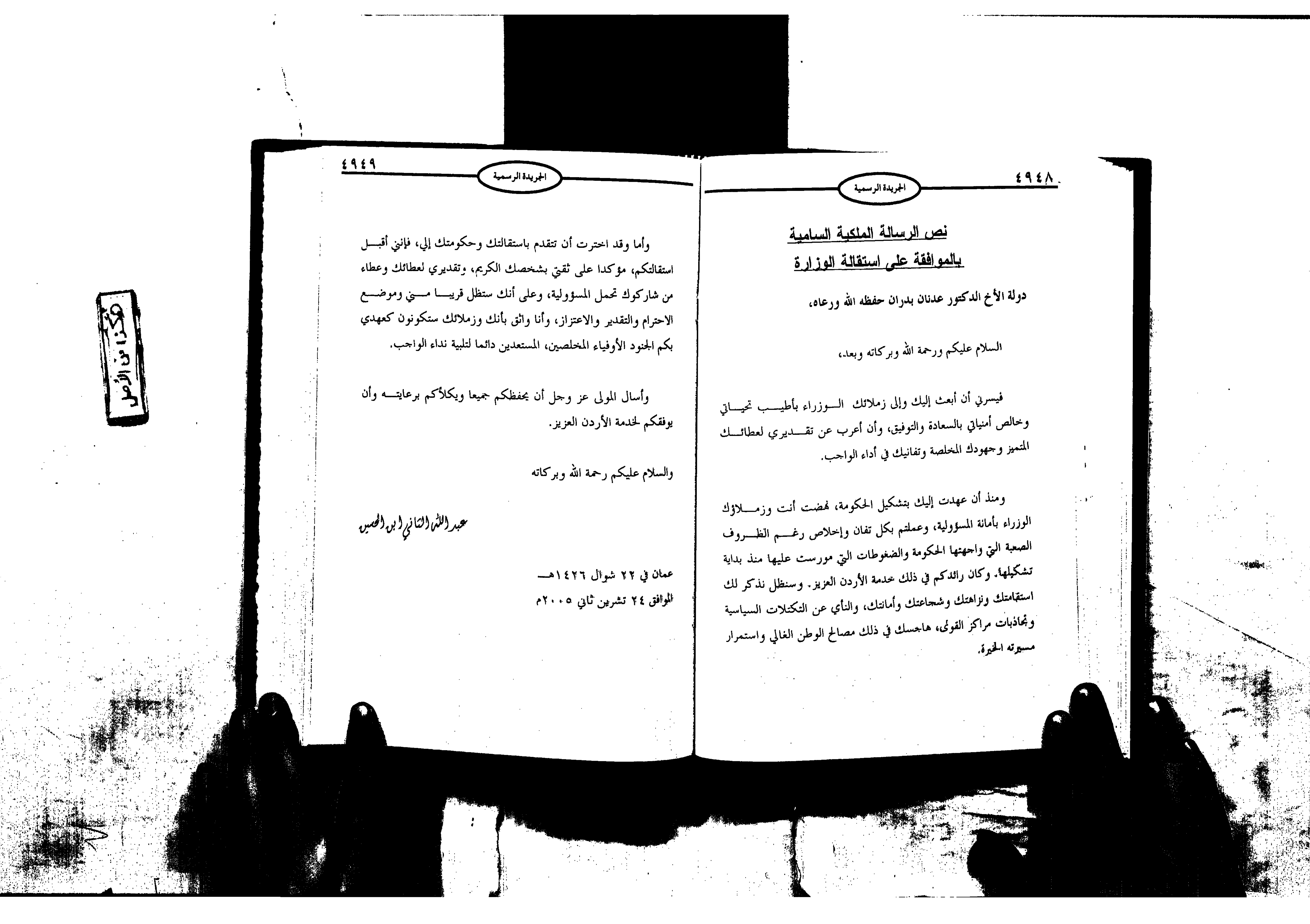
وحيث أن الوطن على عتبة جديدة من مسيرته المباركة فإنني أضع بين يدي جلالتكم استقالة حكومتي وأنا مرتاح الضمير لما قمت به وزملائي خلال فترة رئاستي للحكومة، ليتسنى لجلالتكم تشكيل حكومة جديدة لاستكمال الانجاز والبناء للأردن الغالي الذي نريد تنفيذاً لرؤى وتطلعات جلالتكم.

أتقدم من جلالتكم بجزيل الشكر والعرفان والامتنان على ثقتكم التي أوليتموني إياها في تحمل أمانة المسؤولية، آملاً وزملائي أن نكون قد أوفينا بالعهد سائلاً الله العلي القدير أن يحفظكم وأن يسدد على طريق الخير خطاكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

المخلص الوفي
الدكتور عدنان بدران

عمان، في ٢٢ شوال ١٤٢٦ هجرية
الموافق، ٢٤ تشرين الثاني ٢٠٠٥ ميلادية



نص الرسالة الملكية السامية
بالموافقة على استقالة الوزارة

دولة الأخ الدكتور عدنان بدران حفظه الله ورعاه،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

فيسرني أن أبعث إليك وإلى زملائك الوزراء بأطيب تحياتي وخالص أمنياتي بالسعادة والتوفيق، وأن أعرب عن تقديري لعطائك المتميز وجهودك المخلصة وتفانيك في أداء الواجب.

ومنذ أن عهدت إليك بتشكيل الحكومة، نهضت أنت وزملاؤك الوزراء بأمانة المسؤولية، وعملتم بكل تفان وإخلاص رغم الظروف الصعبة التي واجهتها الحكومة والضغوطات التي مورست عليها منذ بداية تشكيلها. وكان رائدكم في ذلك خدمة الأردن العزيز. وسنظل نذكر لك استقامتك ونزاهتك وشجاعتك وأمانتك، والنأي عن التكتلات السياسية وتجاذبات مراكز القوى، هاجسك في ذلك مصالح الوطن الغالي واستمرار مسيرته الخيرة.

وأما وقد اخترت أن تتقدم باستقالتك وحكومتك إلي، فإنني أقبل استقالتكم، مؤكدا على ثقتي بشخصك الكريم، وتقديري لعطائك وعطاء من شاركوك تحمل المسؤولية، وعلى أنك ستظل قريبا مني وموضع الاحترام والتقدير والاعتزاز، وأنا واثق بأنك وزملائك ستكونون كعهدي بكم الجنود الأوفياء المخلصين، المستعدين دائما لتلبية نداء الواجب.

وأسال المولى عز وجل أن يحفظكم جميعا ويكلأكم برعايته وأن يوفقكم لخدمة الأردن العزيز.

والسلام عليكم رحمة الله وبركاته

عبدالله الثاني ابن الحسين

عمان في ٢٢ شوال ١٤٢٦هـ
الموافق ٢٤ تشرين ثاني ٢٠٠٥م

نص التكليف الملكي السامي بتأليف الوزارة

عزيزنا دولة الأخ الدكتور معروف البخيت حفظه الله

تحية طيبة وبعد،،

أبعث إليك بتحية هاشمية عربية ملؤها التقدير والاحترام، وقد عرفتك في مختلف المواقع الدبلوماسية والسياسية والأكاديمية والعسكرية التي تبوأتها وكنت عند حسن ظننا فيك تميزا وكفاءة وانتماء، مثلما كنت صادقاً وأميناً وجريئاً في قول كلمة الحق، وقد وظفت كفاءتك وخبراتك التي اكتسبتها لخدمة وطننا وشعبنا ما كان موضع اعتزازنا وتقديرنا.

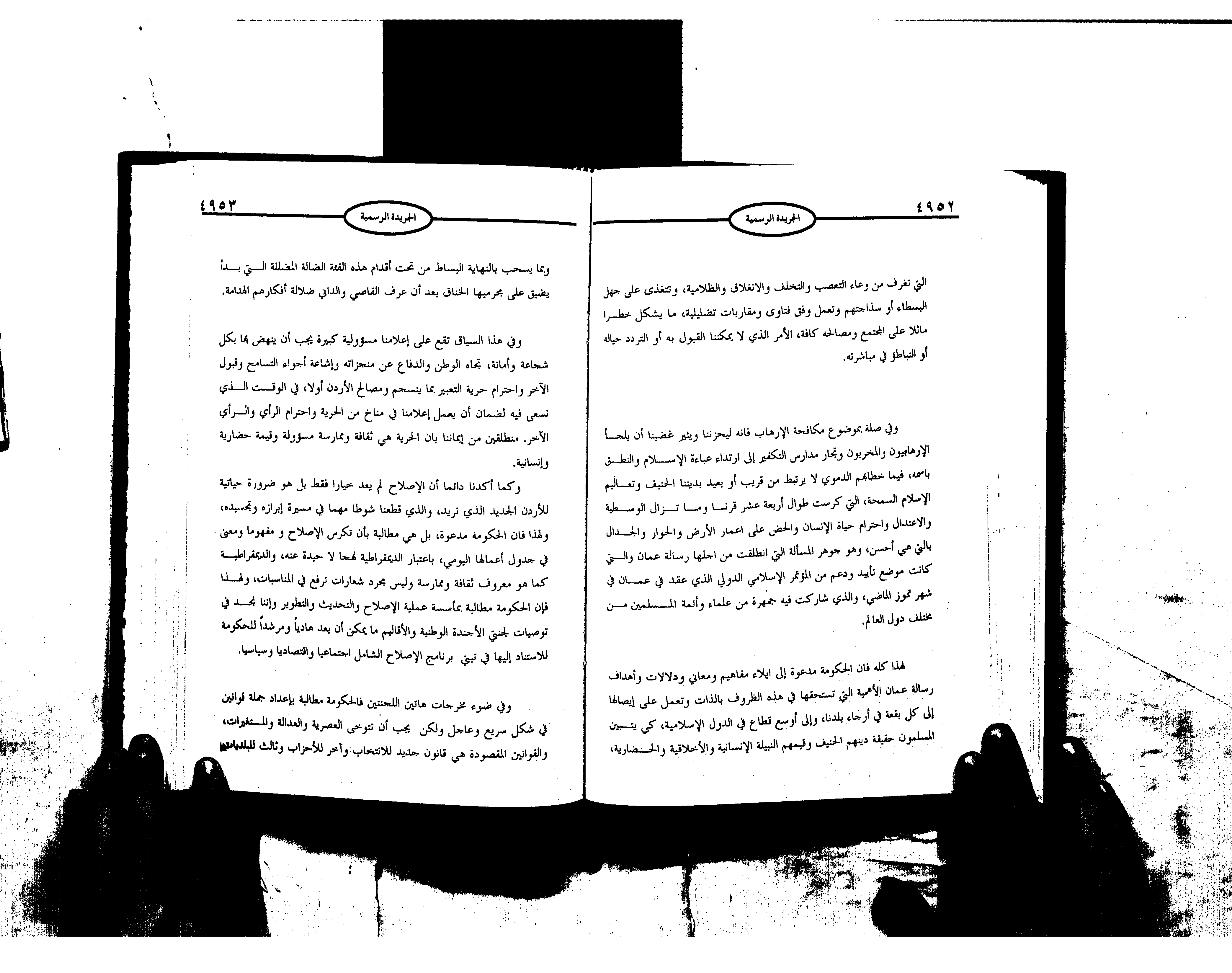
وإذ الحياة تتواصل ويفرض إيقاعها المتسارع الإصرار على المضي قدما في تحقيق أهدافنا الوطنية العليا وتعظيم مكاسب شعبنا، وبعد أن قدمت حكومة دولة الاخ الدكتور عدنان بدران استقالتها، فاني اعهد إليك بتشكيل حكومة جديدة تترجم رؤيتنا الإصلاحية وتواصل العمل وتعلي البنيان وتصحح ما يمكن اعتباره خللاً أو تقصيراً غير مقصود وتستخلص العبر مما كان اعترى جوانب المسيرة من هنّات أو سلبيات في هذا المجال أو ذاك.

إن ما نهضت به الحكومة المستقيلة من أعمال ومهمات في ظروف إقليمية ودولية حرجة هو موضع تقديرنا، وما أنجزته كذلك في مجالات عديدة يسجل لها إلا أن طموحات شعبنا وجملة الأهداف الاستراتيجية العليا التي عاهدنا كل

مواطن ومواطنة في وطننا العزيز على تحقيقها على طريق بناء الأردن العصري والحديث القادر على الإنتاج والمنافسة، والمتسلح شعبه بالمعرفة والثقافة والساعي دوما ليكون في مصاف الدول المتقدمة تنمية وقيماً ثقافية وحضارية، كما هي ديمقراطية وتعددية وتكافؤ فرص وسيادة قانون، وانفتاح وحداثة وحريات عامة، وأمن واستقرار داخلي، لا مكان فيه للعنف الكلامي أو العنف الإرهابي، تفرض في جملة ما تفرض عليك وعلى زملائك الذين سيقع عليهم اختيارك لتحمل المسؤولية معك، المهمات والمبادئ والأسس التي آمل من الحكومة تنفيذها والتزام معاييرها وفق قواعد عملية ومقاربات وآليات قابلة للتنفيذ، وبخاصة أن شعبنا الذي يستحق أن نبذل كل جهودنا ووقتنا وعملنا من أجل رفع مستوى معيشته والارتقاء به الى مستويات أفضل وأكثر جودة وعصرية، يراقب عن كثب عمل الحكومات ويرصد ما تفعله على صعيد ميزان الايجابيات والتفاؤل ما يعني ان نواصل وبلا كلل أو تردد مسيرة الإنتاج والعطاء والتنمية والإصلاح.

إن التفجيرات الإرهابية التي ضربت بعض مرافق عاصمتنا الغالية وأودت بحياة الأبرياء مواطنين وأشقاء وأصدقاء أعزاء وخلفت العشرات من الجرحى، تزيدنا إصرارا على التمسك بثوابتنا ونهجنا الديمقراطي والإصلاحي، والذي لا رجعة عنه، لكنها في الآن عينه تؤكد على مدى حاجتنا إلى تبني استراتيجية شاملة في مواجهة ثقافة التكفير لا تأخذ الحل الأمني فقط، بل تتناول الأبعاد الفكرية والثقافية والسياسية للتصدي للذين اختطوا طريق التخريب والدمار للوصول إلى مآربهم، وهذا الأمر يستدعي الإسراع في وضع قانون لمكافحة الإرهاب بشتى صوره وأشكاله وشن حرب لا هوادة فيها على مدارس التكفير





التي تغرف من وعاء التعصب والتخلف والانغلاق والظلامية، وتتغذى على جهل البسطاء أو سذاجتهم وتعمل وفق فتاوى ومقاربات تضليلية، ما يشكل خطـرا ماثلا على المجتمع ومصالحه كافة، الأمر الذي لا يمكننا القبول به أو التردد حياله أو التباطؤ في مباشرته.

وفي صلة بموضوع مكافحة الإرهاب فانه ليحزننا ويثير غضبنا أن يلجـأ الإرهابيون والمخربون وتجار مدارس التكفير إلى ارتداء عباءة الإسـلام والنطـق باسمه، فيما خطابهم الدموي لا يرتبط من قريب أو بعيد بديننا الحنيف وتعـاليم الإسلام السمحة، التي كرست طوال أربعة عشر قرنـا ومـا تـزال الوسـطية والاعتدال واحترام حياة الإنسان والحض على اعمار الأرض والحوار والجـدال بالتي هي أحسن، وهو جوهر المسألة التي انطلقت من اجلها رسالة عمان والـتي كانت موضع تأييد ودعم من المؤتمر الإسلامي الدولي الذي عقد في عمـان في شهر تموز الماضي، والذي شاركت فيه جمهرة من علماء وأئمة المـسلمين مـن مختلف دول العالم.

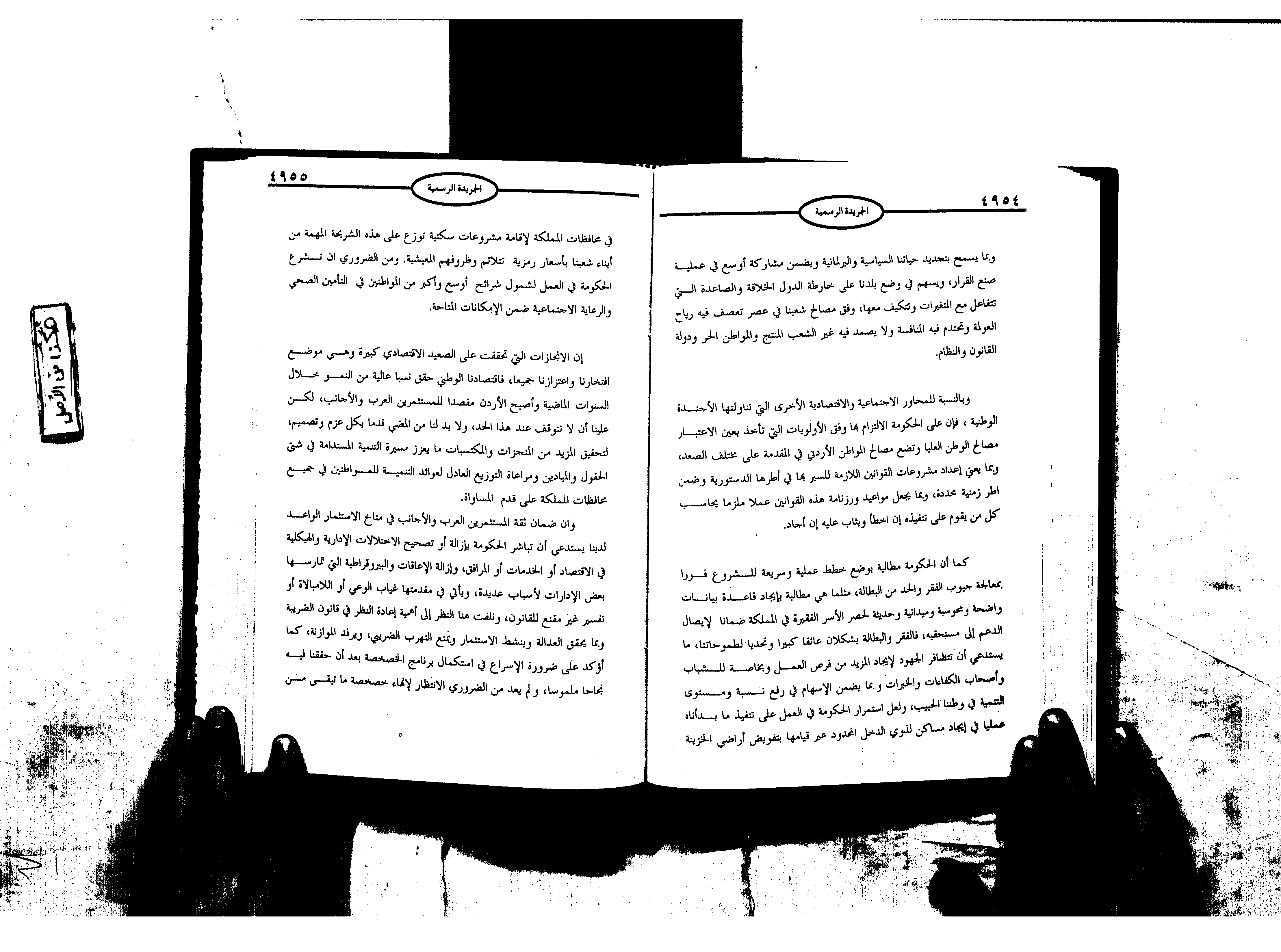
لهذا كله فان الحكومة مدعوة إلى ايلاء مفاهيم ومعاني ودلالات وأهداف رسالة عمان الأهمية التي تستحقها في هذه الظروف بالذات وتعمل على إيصالها إلى كل بقعة في أرجاء بلدنا، وإلى أوسع قطاع في الدول الإسلامية، كي يتـبين المسلمون حقيقة دينهم الحنيف وقيمهم النبيلة الإنسانية والأخلاقية والحـضارية،

وبما يسحب بالنهاية البساط من تحت أقدام هذه الفئة الضالة المضللة الـتي بـدأ يضيق على مجرميها الخناق بعد أن عرف القاصي والداني ضلالة أفكارهم الهدامة.

وفي هذا السياق تقع على إعلامنا مسؤولية كبيرة يجب أن ينهض بها بكل شجاعة وأمانة، تجاه الوطن والدفاع عن منجزاته وإشاعة أجواء التسامح وقبول الآخر واحترام حرية التعبير بما ينسجم ومصالح الأردن أولا، في الوقـت الـذي نسعى فيه لضمان أن يعمل إعلامنا في مناخ من الحرية واحترام الرأي والـرأي الآخر. منطلقين من إيماننا بان الحرية هي ثقافة وممارسة مسؤولة وقيمة حضارية وإنسانية.

وكما أكدنا دائما أن الإصلاح لم يعد خيارا فقط بل هو ضرورة حياتية للأردن الجديد الذي نريد، والذي قطعنا شوطا مهما في مسيرة إبرازه وتجسيده، ولهذا فان الحكومة مدعوة، بل هي مطالبة بأن تكرس الإصلاح و مفهوما ومعنى في جدول أعمالها اليومي، باعتبار الديمقراطية نهجا لا حيدة عنه، والديمقراطيـة كما هو معروف ثقافة وممارسة وليس بمجرد شعارات ترفع في المناسبات، ولهـذا فإن الحكومة مطالبة بمأسسة عملية الإصلاح والتحديث والتطوير وإننا نجـد في توصيات لجنتي الأجندة الوطنية والأقاليم ما يمكن أن يعد هادياً ومرشداً للحكومة للاستناد إليها في تبني برنامج الإصلاح الشامل اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا.

وفي ضوء مخرجات هاتين اللجنتين فالحكومة مطالبة بإعداد جملة قوانين في شكل سريع وعاجل ولكن يجب أن تتوخى العصرية والعدالة والمستجدات، والقوانين المقصودة هي قانون جديد للانتخاب وآخر للأحزاب وثالث للبلديات



وبما يسمح بتجديد حياتنا السياسية والبرلمانية ويضمن مشاركة أوسع في عمليـة صنع القرار، ويسهم في وضع بلدنا على خارطة الدول الخلاقة والصاعدة الـتي تتفاعل مع المتغيرات وتتكيف معها، وفق مصالح شعبنا في عصر تعصف فيه رياح العولمة وتحتدم فيه المنافسة ولا يصمد فيه غير الشعب المنتج والمواطن الحر ودولة القانون والنظام.

وبالنسبة للمحاور الاجتماعية والاقتصادية الأخرى التي تناولتها الأجنـدة الوطنية ، فإن على الحكومة الالتزام بها وفق الأولويات التي تأخذ بعين الاعتبـار مصالح الوطن العليا وتضع مصالح المواطن الأردني في المقدمة على مختلف الصعد، وبما يعني إعداد مشروعات القوانين اللازمة للسير بها في أطرها الدستورية وضمن اطر زمنية محددة، وبما يجعل مواعيد ورزنامة هذه القوانين عملا ملزما يحاسـب كل من يقوم على تنفيذه إن اخطأ ويثاب عليه إن أجاد.

كما أن الحكومة مطالبة بوضع خطط عملية وسريعة للـشروع فـورا بمعالجة جيوب الفقر والحد من البطالة، مثلما هي مطالبة بإيجاد قاعـدة بيانـات واضحة ومحوسبة وميدانية وحديثة لحصر الأسر الفقيرة في المملكة ضمانا لإيصال الدعم إلى مستحقيه، فالفقر والبطالة يشكلان عائقا كبيرا وتحديا لطموحاتنا، ما يستدعي أن تتظافر الجهود لإيجاد المزيد من فرص العمـل وبخاصـة للـشباب وأصحاب الكفاءات والخبرات و بما يضمن الإسهام في رفع نـسبة ومـستوى التنمية في وطننا الحبيب، ولعل استمرار الحكومة في العمل على تنفيذ ما بـدأناه عمليا في إيجاد مساكن لذوي الدخل المحدود عبر قيامها بتفويض أراضي الخزينة

في محافظات المملكة لإقامة مشروعات سكنية توزع على هذه الشريحة المهمة من أبناء شعبنا بأسعار رمزية تتلائم وظروفهم المعيشية. ومن الضروري ان تـشرع الحكومة في العمل لشمول شرائح أوسع وأكبر من المواطنين في التأمين الصحي والرعاية الاجتماعية ضمن الإمكانات المتاحة.

إن الانجازات التي تحققت على الصعيد الاقتصادي كبيرة وهـي موضـع افتخارنا واعتزازنا جميعا، فاقتصادنا الوطني حقق نسبا عالية من النمـو خـلال السنوات الماضية وأصبح الأردن مقصدا للمستثمرين العرب والأجانب، لكـن علينا أن لا نتوقف عند هذا الحد، ولا بد لنا من المضي قدما بكل عزم وتصميم، لتحقيق المزيد من المنجزات والمكتسبات ما يعزز مسيرة التنمية المستدامة في شتى الحقول والميادين ومراعاة التوزيع العادل لعوائد التنميـة للمـواطنين في جميـع محافظات المملكة على قدم المساواة.

وان ضمان ثقة المستثمرين العرب والأجانب في مناخ الاستثمار الواعـد لدينا يستدعي أن تباشر الحكومة بإزالة أو تصحيح الاختلالات الإدارية والهيكلية في الاقتصاد أو الخدمات أو المرافق، وإزالة الإعاقات والبيروقراطية التي تمارسـها بعض الإدارات لأسباب عديدة، ويأتي في مقدمتها غياب الوعي أو اللامبالاة أو تفسير غير مقنع للقانون، ونلفت هنا النظر إلى أهمية إعادة النظر في قانون الضريبة وبما يحقق العدالة وينشط الاستثمار ويمنع التهرب الضريبي، ويرفد الموازنة، كما أوكد على ضرورة الإسراع في استكمال برنامج الخصخصة بعد أن حققنا فيـه نجاحا ملموسا، ولم يعد من الضروري الانتظار لإنهاء خصخصة ما تبقـى مـن

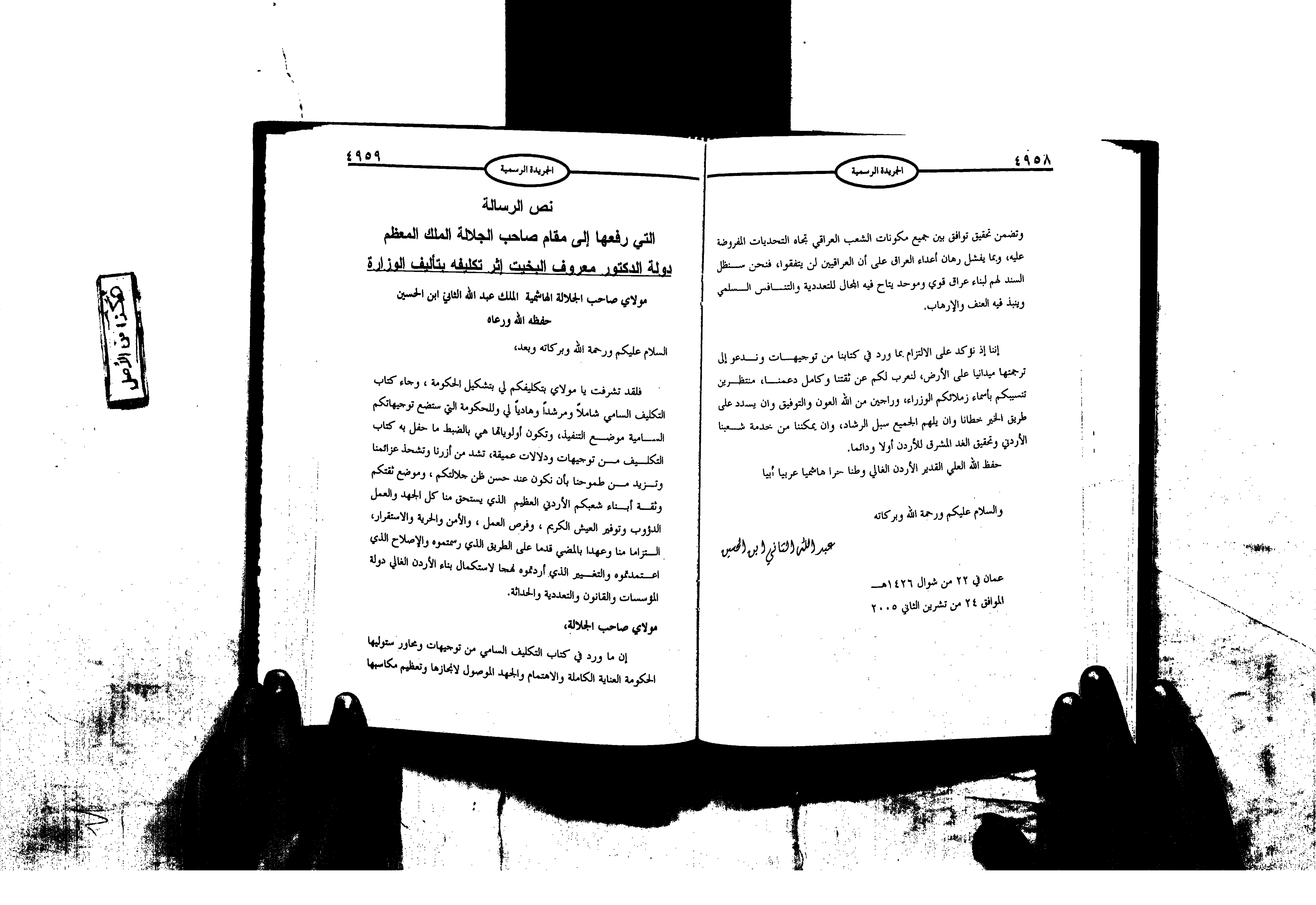
شركات ومؤسسات وضعت على الجدول منذ فترة ليست بقصيرة ليتسنى تخصيص جزء من أسهم الشركات لمنتسبي ومتقاعدي قواتنا المسلحة.

وكما أكدنا على الحكومة السابقة فان على هذه الحكومة أن تضع نصب عينيها وبشكل لا يقبل التهاون أو التباطؤ أو التردد بالعمل الجاد والمسؤول على مكافحة الفساد والمفسدين ومحاربة المحسوبية ومروجي الاتهامات الباطلة التي يراد منها اغتيال الشخصية، وهنا لابد أن نؤكد أننا قد حققنا في ميدان مكافحة الفساد انجازا لا يستهان به، وجاءت الإشارة بذلك من قبل منظمات دولية مشهود لها بالنزاهة والموضوعية، واحتل الأردن المرتبة السابعة والثلاثين في العالم وفقا لتقرير منظمة الشفافية الدولية وهو موقع نعتز به لكننا لا نرضى أن نقف عنده، بل يجب أن نتبوأ موقعا متقدما بين الدول التي حققت ريادة في هذا المجال، وهو طموح في متناول اليد ويجب أن يكون ما يستدعي الإسراع في انجاز قانون مكافحة الفساد المودع لدى مجلس الأمة منذ فترة وآن له أن يرى النور.

إن ما يتمتع به الأردن من أمن واستقرار ما كان له أن يكون عنوانا أردنيا بامتياز، لولا ما تتمتع به قواتنا المسلحة وأجهزتنا الأمنية من يقظة وجهوزية ومهنية واحتراف وخبرات متراكمة وانتماء لوطننا وشعبنا وقيادتها، ولهذا فإننا نوليها ثقتنا ودعمنا تدريبا وتسليحا، وفق احدث الأنظمة والوسائل حتى تبقى سياج الوطن وحارسة الديمقراطية وذخرا يحمي الأردن والأردنيين من أطماع الطامعين ومؤامرات الإرهابيين والمخربين.

إن علاقات الأردن العربية والأجنبية هي في أفضل حالاتها من أي وقت مضى، وهي قائمة على مبادئ الاحترام والثقة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد وتحت أي ظرف، الأمر الذي اكسب الدبلوماسية الأردنية صدقية واحتراما في العالم اجمع، ما يعني بان الحكومة مطالبة بالعمل على تعزيز هذه العلاقات وتطويرها في مختلف المجالات، والإبقاء على ثوابتها بضرورة الالتزام بالشرعية الدولية والقانون الإنساني الدولي والمواثيق والمعاهدات العربية والدولية، وايلاء العلاقات الأردنية العربية عناية خاصة وبذل الجهود المكثفة لدعم العمل العربي المشترك ونبذ أي خلافات قد تعصف بعالمنا العربي.

إن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي يمر الآن في أدق مراحله بعد التطورات والمتغيرات التي حدثت في الأشهر الماضية وبخاصة بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وتفاؤل المجتمع الدولي بهذه الخطوة، التي طالما أكدنا وما زلنا بضرورة أن تتبعها خطوات انسحاب أخرى من الضفة الغربية، وفق خارطة الطريق التي يجب أن يلتزم بتنفيذها الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي، وبما يفضي بالنهاية إلى اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة القابلة للحياة، ووضع حد لهذا الصراع الذي طال وأعاق تطور شعوب المنطقة ودولها. وأود أن أؤكد هنا على استمرار دعمنا للسلطة الفلسطينية وقيادتها الشرعية المنتخبة وسعيها لبسط سيطرتها على الأوضاع في قطاع غزة، كذلك استعدادنا لتقديم كل خبراتنا وما يطلبه الأخوة في فلسطين لإنجاح انتخاباتهم التشريعية المقبلة، التي نأمل أن تفرز مجلسا تشريعيا ممثلا لتطلعات الشعب الفلسطيني وسيادة سلطة واحدة، كما نواصل دعمنا للشعب العراقي الشقيق وننظر بتفاؤل إلى كل خطوة تعزز وحدة العراقيين



وتضمن تحقيق توافق بين جميع مكونات الشعب العراقي تجاه التحديات المفروضة عليه، وبما يفشل رهان أعداء العراق على أن العراقيين لن يتفقوا، فنحن سنظل السند لهم لبناء عراق قوي وموحد يتاح فيه المجال للتعددية والتنافس السلمي وينبذ فيه العنف والإرهاب.

إننا إذ نؤكد على الالتزام بما ورد في كتابنا من توجيهات وندعو إلى ترجمتها ميدانيا على الأرض، لنعرب لكم عن ثقتنا وكامل دعمنا، منتظرين تنسيبكم بأسماء زملائكم الوزراء، وراجين من الله العون والتوفيق وان يسدد على طريق الخير خطانا وان يلهم الجميع سبل الرشاد، وان يمكننا من خدمة شعبنا الأردني وتحقيق الغد المشرق للأردن أولا ودائما.

حفظ الله العلي القدير الأردن الغالي وطنا حرا هاشميا عربيا أبيا

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

عبدالله الثاني ابن الحسين

عمان في ٢٢ من شوال ١٤٢٦هـ
الموافق ٢٤ من تشرين الثاني ٢٠٠٥

نص الرسالة

التي رفعها إلى مقام صاحب الجلالة الملك المعظم

دولة الدكتور معروف البخيت إثر تكليفه بتأليف الوزارة

مولاي صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين

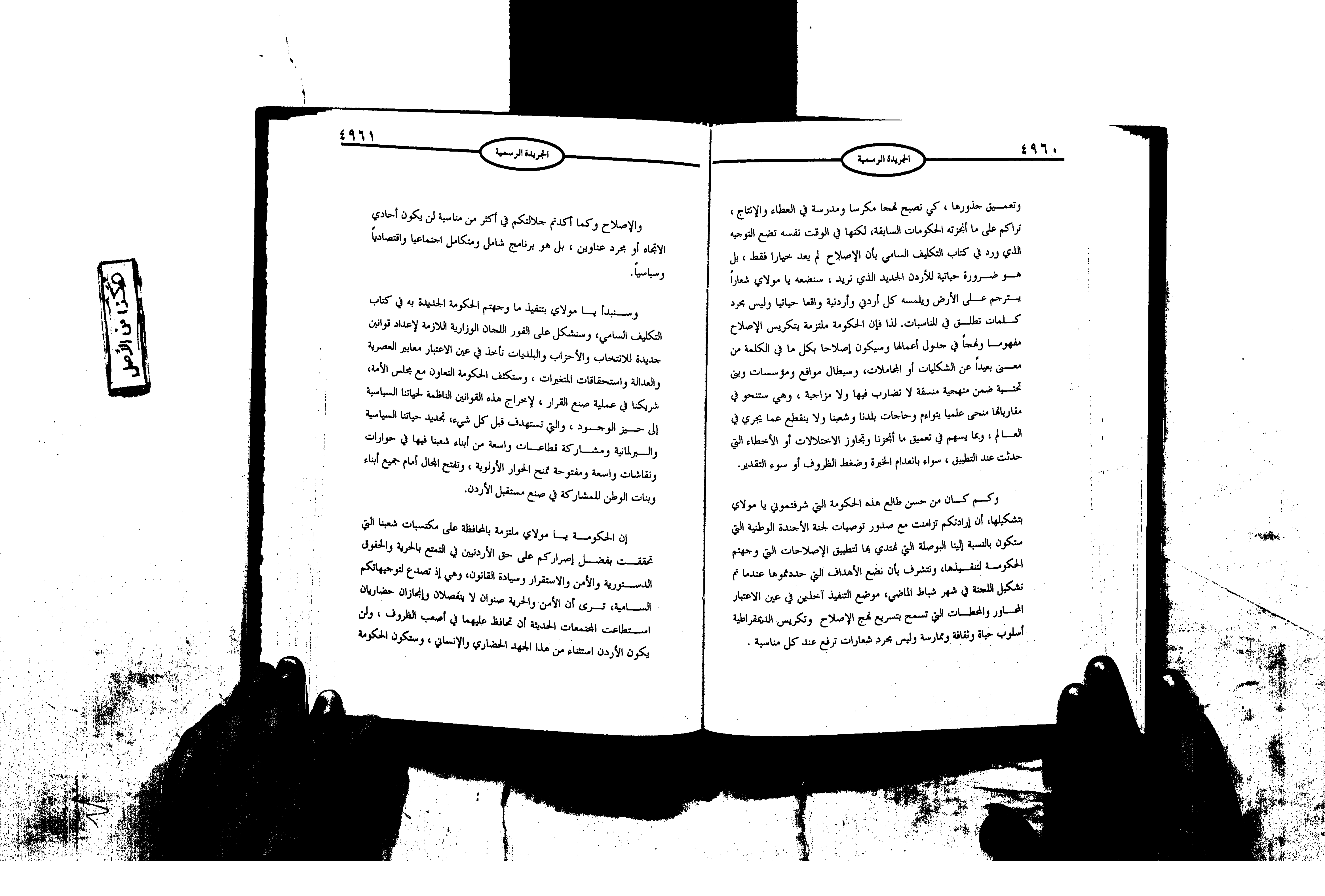
حفظه الله ورعاه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

فلقد تشرفت يا مولاي بتكليفكم لي بتشكيل الحكومة ، وجاء كتاب التكليف السامي شاملاً ومرشداً وهادياً لي وللحكومة التي ستضع توجيهاتكم السامية موضع التنفيذ، وتكون أولوياتها هي بالضبط ما حفل به كتاب التكليف من توجيهات ودلالات عميقة، تشد من أزرنا وتشحذ عزائمنا وتزيد من طموحنا بأن نكون عند حسن ظن جلالتكم ، وموضع ثقتكم وثقة أبناء شعبكم الأردني العظيم الذي يستحق منا كل الجهد والعمل الدؤوب وتوفير العيش الكريم ، وفرص العمل ، والأمن والحرية والاستقرار، التزاما منا وعهدا بالمضي قدما على الطريق الذي رسمتموه والإصلاح الذي اعتمدتموه والتغيير الذي أردتموه نهجا لاستكمال بناء الأردن الغالي دولة المؤسسات والقانون والتعددية والحداثة.

مولاي صاحب الجلالة،

إن ما ورد في كتاب التكليف السامي من توجيهات ومحاور ستوليها الحكومة العناية الكاملة والاهتمام والجهد الموصول لانجازها وتعظيم مكاسبها



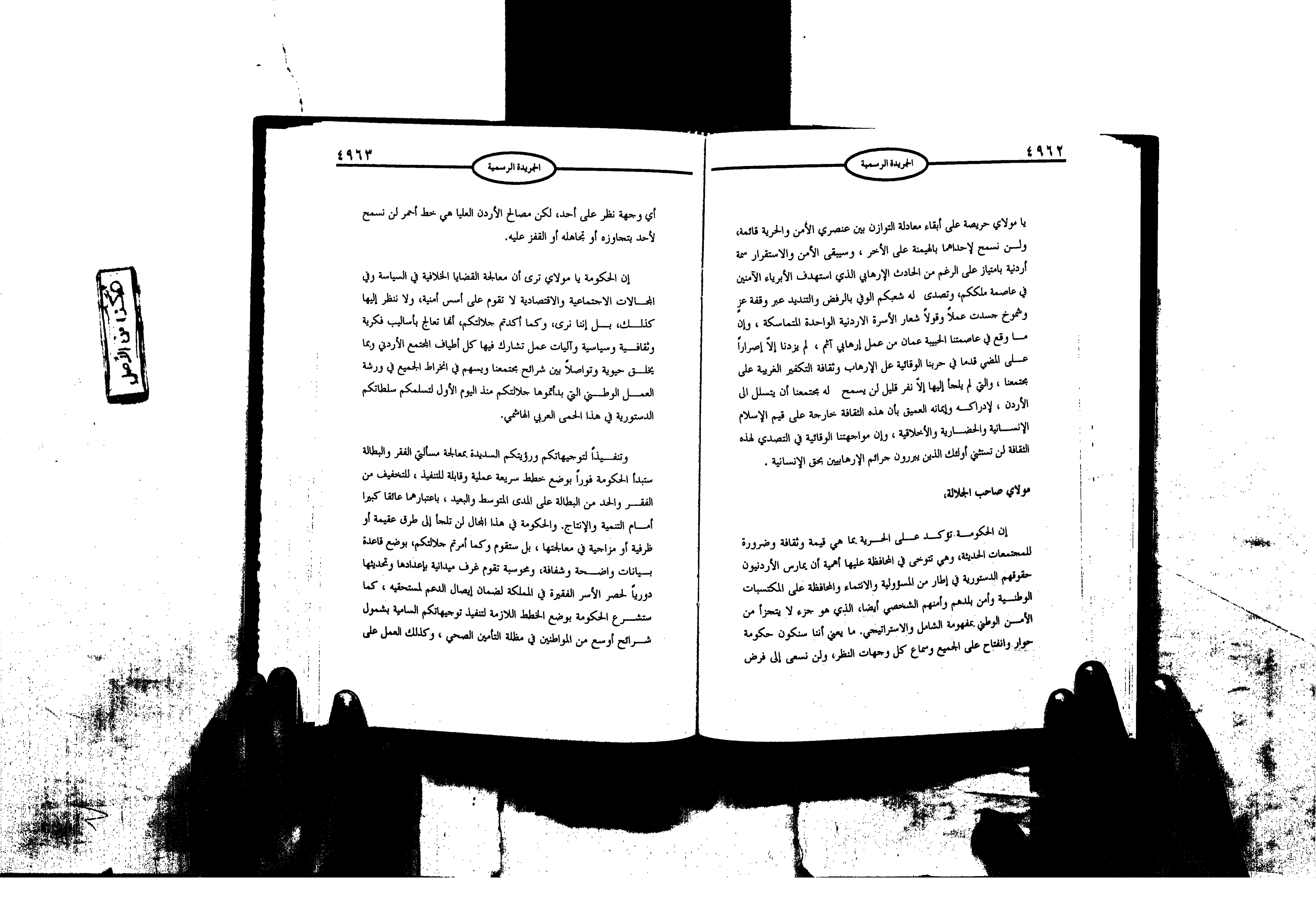
وتعميق جذورها ، كي تصبح نهجا مكرسا ومدرسة في العطاء والإنتاج ، تراكم على ما أنجزته الحكومات السابقة، لكنها في الوقت نفسه تضع التوجيه الذي ورد في كتاب التكليف السامي بأن الإصلاح لم يعد خيارا فقط ، بل هو ضرورة حياتية للأردن الجديد الذي نريد ، سنضعه يا مولاي شعاراً يترجم على الأرض ويلمسه كل أردني وأردنية واقعا حياتيا وليس مجرد كلمات تطلق في المناسبات. لذا فإن الحكومة ملتزمة بتكريس الإصلاح مفهوما ونهجاً في جدول أعمالها وسيكون إصلاحا بكل ما في الكلمة من معنى بعيداً عن الشكليات أو المجاملات، وسيطال مواقع ومؤسسات وبنى تحتية ضمن منهجية منسقة لا تضارب فيها ولا مزاجية ، وهي ستنحو في مقارباتها منحى علميا يتواءم وحاجات بلدنا وشعبنا ولا ينقطع عما يجري في العالم ، وبما يسهم في تعميق ما أنجزنا وتجاوز الاختلالات أو الأخطاء التي حدثت عند التطبيق ، سواء بانعدام الخبرة وضغط الظروف أو سوء التقدير.

وكم كان من حسن طالع هذه الحكومة التي شرفتموني يا مولاي بتشكيلها، أن إرادتكم تزامنت مع صدور توصيات لجنة الأجندة الوطنية التي ستكون بالنسبة إلينا البوصلة التي نهتدي بها لتطبيق الإصلاحات التي وجهتم الحكومة لتنفيذها، ونتشرف بأن نضع الأهداف التي حددتموها عندما تم تشكيل اللجنة في شهر شباط الماضي، موضع التنفيذ آخذين في عين الاعتبار المحاور والمحطات التي تسمح بتسريع نهج الإصلاح وتكريس الديمقراطية أسلوب حياة وثقافة وممارسة وليس مجرد شعارات ترفع عند كل مناسبة .

والإصلاح وكما أكدتم جلالتكم في أكثر من مناسبة لن يكون أحادي الاتجاه أو مجرد عناوين ، بل هو برنامج شامل ومتكامل اجتماعيا واقتصادياً وسياسياً.

وسنبدأ يا مولاي بتنفيذ ما وجهتم الحكومة الجديدة به في كتاب التكليف السامي، وسنشكل على الفور اللجان الوزارية اللازمة لإعداد قوانين جديدة للانتخاب والأحزاب والبلديات تأخذ في عين الاعتبار معايير العصرية والعدالة واستحقاقات المتغيرات ، وستكثف الحكومة التعاون مع مجلس الأمة، شريكنا في عملية صنع القرار ، لإخراج هذه القوانين الناظمة لحياتنا السياسية إلى حيز الوجود ، والتي تستهدف قبل كل شيء، تجديد حياتنا السياسية والبرلمانية ومشاركة قطاعات واسعة من أبناء شعبنا فيها في حوارات ونقاشات واسعة ومفتوحة تمنح الحوار الأولوية ، وتفتح المجال أمام جميع أبناء وبنات الوطن للمشاركة في صنع مستقبل الأردن.

إن الحكومة يا مولاي ملتزمة بالمحافظة على مكتسبات شعبنا التي تحققت بفضل إصراركم على حق الأردنيين في التمتع بالحرية والحقوق الدستورية والأمن والاستقرار وسيادة القانون، وهي إذ تصدع لتوجيهاتكم السامية، ترى أن الأمن والحرية صنوان لا ينفصلان وإنجازان حضاريان استطاعت المجتمعات الحديثة أن تحافظ عليهما في أصعب الظروف ، ولن يكون الأردن استثناء من هذا الجهد الحضاري والإنساني ، وستكون الحكومة



يا مولاي حريصة على أبقاء معادلة التوازن بين عنصري الأمن والحرية قائمة، ولـن نسمح لإحداهما بالهيمنة على الأخر ، وسيبقى الأمن والاستقرار سمة أردنية بامتياز على الرغم من الحادث الإرهابي الذي استهدف الأبرياء الآمنين في عاصمة ملككم، وتصدى له شعبكم الوفي بالرفض والتنديد عبر وقفة عز وشموخ جسدت عملاً وقولاً شعار الأسرة الاردنية الواحدة المتماسكة ، وإن مـا وقع في عاصمتنا الحبيبة عمان من عمل إرهابي آثم ، لم يزدنا إلاّ إصراراً عـلى المضي قدما في حربنا الوقائية عل الإرهاب وثقافة التكفير الغريبة على مجتمعنا ، والتي لم يلجأ إليها إلاّ نفر قليل لن يسمح له مجتمعنا أن يتسلل الى الأردن ، لإدراكـه وإيمانه العميق بأن هذه الثقافة خارجة على قيم الإسلام الإنسـانية والحضـارية والأخلاقية ، وإن مواجهتنا الوقائية في التصدي لهذه الثقافة لن تستثني أولئك الذين يبررون جرائم الإرهابيين بحق الإنسانية .

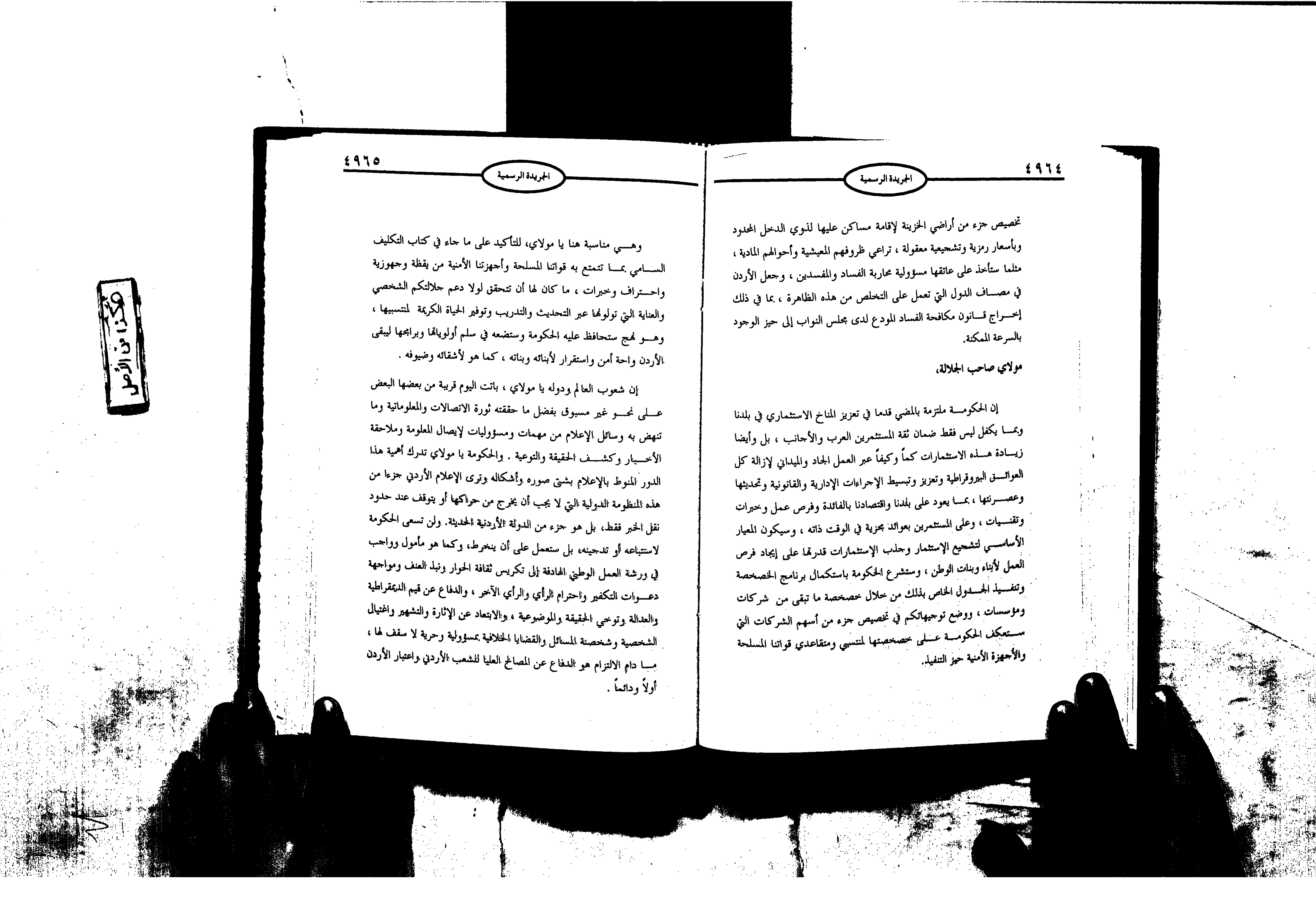
مولاي صاحب الجلالة،

إن الحكومـة تؤكـد عـلى الحـرية بما هي قيمة وثقافة وضرورة للمجتمعات الحديثة، وهي تتوخى في المحافظة عليها أهمية أن يمارس الأردنيون حقوقهم الدستورية في إطار من المسؤولية والانتماء والمحافظة على المكتسبات الوطنـية وأمن بلدهم وأمنهم الشخصي أيضا، الذي هو جزء لا يتجزأ من الأمـن الوطني بمفهومة الشامل والاستراتيجي. ما يعني أننا سنكون حكومة حوار وانفتاح على الجميع وسماع كل وجهات النظر، ولن نسعى إلى فرض

أي وجهة نظر على أحد، لكن مصالح الأردن العليا هي خط أحمر لن نسمح لأحد بتجاوزه أو تجاهله أو القفز عليه.

إن الحكومة يا مولاي ترى أن معالجة القضايا الخلافية في السياسة وفي المجـالات الاجتماعية والاقتصادية لا تقوم على أسس أمنية، ولا ننظر إليها كذلـك، بـل إننا نرى، وكما أكدتم جلالتكم، أنها تعالج بأساليب فكرية وثقافـية وسياسية وآليات عمل تشارك فيها كل أطياف المجتمع الأردني وبما يخلـق حيوية وتواصلاً بين شرائح مجتمعنا ويسهم في انخراط الجميع في ورشة العمـل الوطـني التي بدأتموها جلالتكم منذ اليوم الأول لتسلمكم سلطاتكم الدستورية في هذا الحمى العربي الهاشمي.

وتنفـيذاً لتوجيهاتكم ورؤيتكم السديدة بمعالجة مسألتي الفقر والبطالة ستبدأ الحكومة فوراً بوضع خطط سريعة عملية وقابلة للتنفيذ ، للتخفيف من الفقـر والحد من البطالة على المدى المتوسط والبعيد ، باعتبارهما عائقا كبيرا أمـام التنمية والإنتاج. والحكومة في هذا المجال لن تلجأ إلى طرق عقيمة أو ظرفية أو مزاجية في معالجتها ، بل ستقوم وكما أمرتم جلالتكم، بوضع قاعدة بـيانات واضـحة وشفافة، ومحوسبة تقوم غرف ميدانية بإعدادها وتحديثها دورياً لحصر الأسر الفقيرة في المملكة لضمان إيصال الدعم لمستحقيه ، كما ستشـرع الحكومة بوضع الخطط اللازمة لتنفيذ توجيهاتكم السامية بشمول شـرائح أوسع من المواطنين في مظلة التأمين الصحي ، وكذلك العمل على



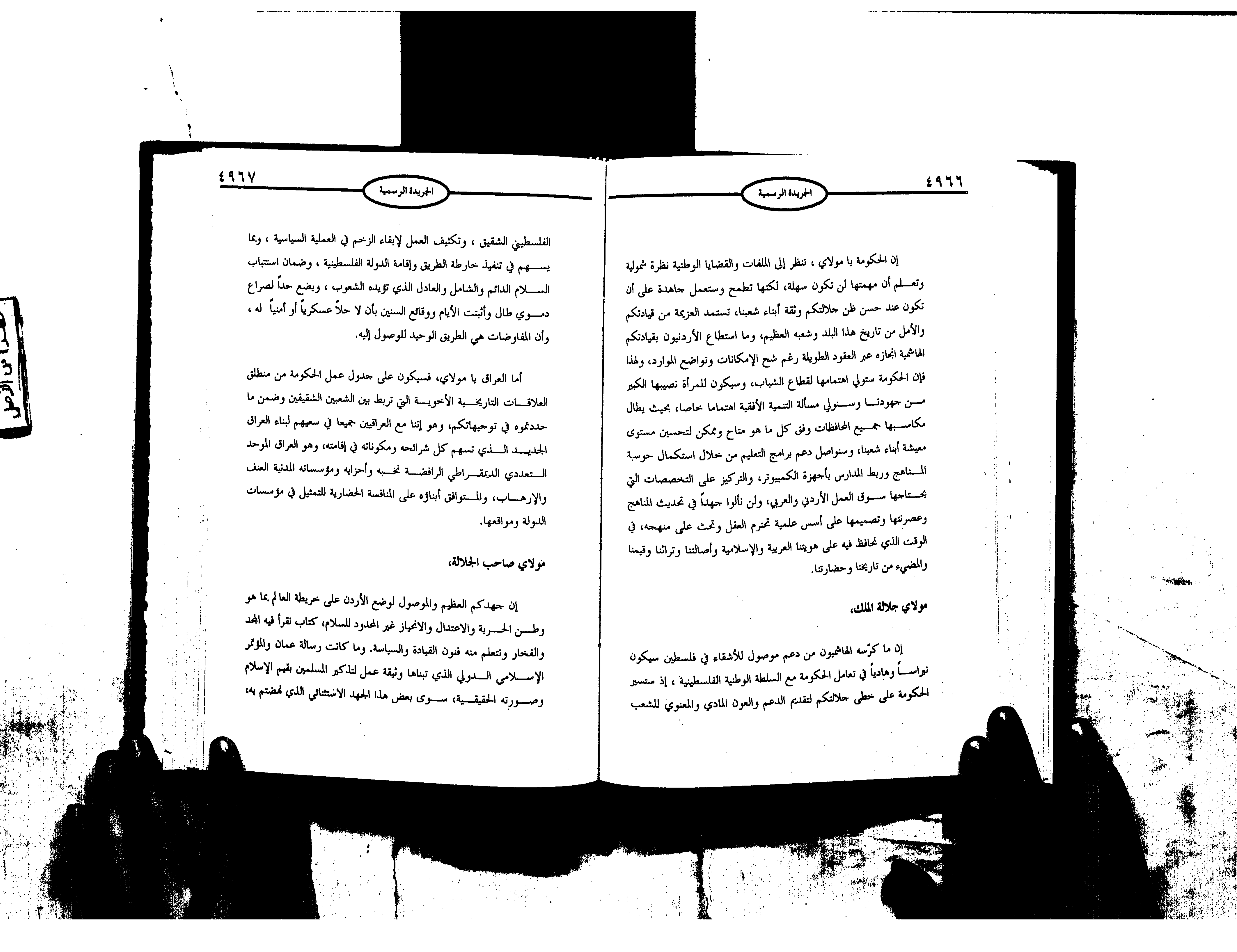
تخصيص جزء من أراضي الخزينة لإقامة مساكن عليها لذوي الدخل المحدود وبأسعار رمزية وتشجيعية معقولة ، تراعي ظروفهم المعيشية وأحوالهم المادية ، مثلما ستأخذ على عاتقها مسؤولية محاربة الفساد والمفسدين ، وجعل الأردن في مصــاف الدول التي تعمل على التخلص من هذه الظاهرة ، بما في ذلك إخــراج قــانون مكافحة الفساد المودع لدى مجلس النواب إلى حيز الوجود بالسرعة الممكنة.

مولاي صاحب الجلالة،

إن الحكومــة ملتزمة بالمضي قدما في تعزيز المناخ الاستثماري في بلدنا وبمــا يكفل ليس فقط ضمان ثقة المستثمرين العرب والأجانب ، بل وأيضا زيــادة هــذه الاستثمارات كماً وكيفاً عبر العمل الجاد والميداني لإزالة كل العوائــق البيروقراطية وتعزيز وتبسيط الإجراءات الإدارية والقانونية وتحديثها وعصــرنتها ، بمــا يعود على بلدنا واقتصادنا بالفائدة وفرص عمل وخبرات وتقنــيات ، وعلى المستثمرين بعوائد مجزية في الوقت ذاته ، وسيكون المعيار الأساســي لتشجيع الإستثمار وجذب الإستثمارات قدرتها على إيجاد فرص العمل لأبناء وبنات الوطن ، وستشرع الحكومة باستكمال برنامج الخصخصة وتنفــيذ الجــدول الخاص بذلك من خلال خصخصة ما تبقى من شركات ومؤسسات ، ووضع توجيهاتكم في تخصيص جزء من أسهم الشركات التي ســتعكف الحكومــة عــلى خصخصتها لمنتسبي ومتقاعدي قواتنا المسلحة والأجهزة الأمنية حيز التنفيذ.

وهــي مناسبة هنا يا مولاي، للتأكيد على ما جاء في كتاب التكليف الســامي بمــا تتمتع به قواتنا المسلحة وأجهزتنا الأمنية من يقظة وجهوزية واحــتراف وخبرات ، ما كان لها أن تتحقق لولا دعم جلالتكم الشخصي والعناية التي تولونها عبر التحديث والتدريب وتوفير الحياة الكريمة لمنتسبيها ، وهــو نهج ستحافظ عليه الحكومة وستضعه في سلم أولوياتها وبرامجها ليبقى الأردن واحة أمن واستقرار لأبنائه وبناته ، كما هو لأشقائه وضيوفه .

إن شعوب العالم ودوله يا مولاي ، باتت اليوم قريبة من بعضها البعض عــلى نحــو غير مسبوق بفضل ما حققته ثورة الاتصالات والمعلوماتية وما تنهض به وسائل الإعلام من مهمات ومسؤوليات لإيصال المعلومة وملاحقة الأخــبار وكشــف الحقيقة والتوعية . والحكومة يا مولاي تدرك أهمية هذا الدور المنوط بالإعلام بشتى صوره وأشكاله وترى الإعلام الأردني جزءا من هذه المنظومة الدولية التي لا يجب أن يخرج من حراكها أو يتوقف عند حدود نقل الخبر فقط، بل هو جزء من الدولة الأردنية الحديثة. ولن تسعى الحكومة لاستتباعه أو تدجينه، بل ستعمل على أن ينخرط، وكما هو مأمول وواجب في ورشة العمل الوطني الهادفة إلى تكريس ثقافة الحوار ونبذ العنف ومواجهة دعــوات التكفير واحترام الرأي والرأي الآخر ، والدفاع عن قيم الديمقراطية والعدالة وتوخي الحقيقة والموضوعية ، والابتعاد عن الإثارة والتشهير واغتيال الشخصية وشخصنة المسائل والقضايا الخلافية بمسؤولية وحرية لا سقف لها ، مــا دام الالتزام هو الدفاع عن المصالح العليا للشعب الأردني واعتبار الأردن أولاً ودائماً .



إن الحكومة يا مولاي ، تنظر إلى الملفات والقضايا الوطنية نظرة شمولية وتعلم أن مهمتها لن تكون سهلة، لكنها تطمح وستعمل جاهدة على أن تكون عند حسن ظن جلالتكم وثقة أبناء شعبنا، تستمد العزيمة من قيادتكم والأمل من تاريخ هذا البلد وشعبه العظيم، وما استطاع الأردنيون بقيادتكم الهاشمية انجازه عبر العقود الطويلة رغم شح الإمكانات وتواضع الموارد، ولهذا فإن الحكومة ستولي اهتمامها لقطاع الشباب، وسيكون للمرأة نصيبها الكبير من جهودنا وسنولي مسألة التنمية الأفقية اهتماما خاصا، بحيث يطال مكاسبها جميع المحافظات وفق كل ما هو متاح وممكن لتحسين مستوى معيشة أبناء شعبنا، وسنواصل دعم برامج التعليم من خلال استكمال حوسبة المناهج وربط المدارس بأجهزة الكمبيوتر، والتركيز على التخصصات التي يحتاجها سوق العمل الأردني والعربي، ولن نألوا جهداً في تحديث المناهج وعصرنتها وتصميمها على أسس علمية تحترم العقل وتحث على منهجه، في الوقت الذي نحافظ فيه على هويتنا العربية والإسلامية وأصالتنا وتراثنا وقيمنا والمضيء من تاريخنا وحضارتنا.

مولاي جلالة الملك،

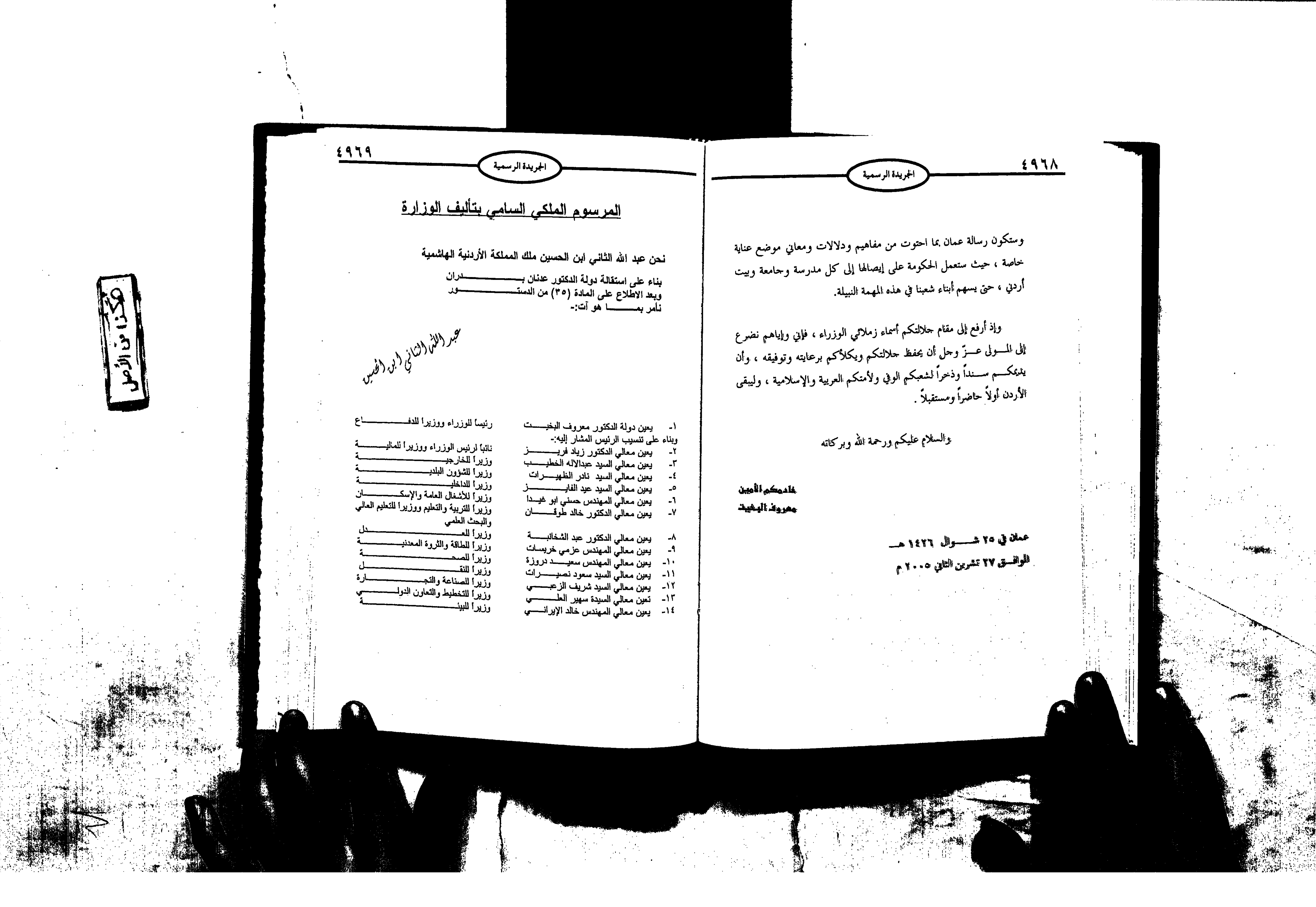
إن ما كرّسه الهاشميون من دعم موصول للأشقاء في فلسطين سيكون نبراساً وهادياً في تعامل الحكومة مع السلطة الوطنية الفلسطينية ، إذ ستسير الحكومة على خطى جلالتكم لتقديم الدعم والعون المادي والمعنوي للشعب

الفلسطيني الشقيق ، وتكثيف العمل لإبقاء الزخم في العملية السياسية ، وبما يسهم في تنفيذ خارطة الطريق وإقامة الدولة الفلسطينية ، وضمان استتباب السلام الدائم والشامل والعادل الذي تؤيده الشعوب ، ويضع حداً لصراع دموي طال وأثبتت الأيام ووقائع السنين بأن لا حلاً عسكرياً أو أمنياً له ، وأن المفاوضات هي الطريق الوحيد للوصول إليه.

أما العراق يا مولاي، فسيكون على جدول عمل الحكومة من منطلق العلاقات التاريخية الأخوية التي تربط بين الشعبين الشقيقين وضمن ما حددتموه في توجيهاتكم، وهو إننا مع العراقيين جميعا في سعيهم لبناء العراق الجديد الذي تسهم كل شرائحه ومكوناته في إقامته، وهو العراق الموحد التعددي الديمقراطي الرافضة نخبه وأحزابه ومؤسساته المدنية العنف والإرهاب، والمتوافق أبناؤه على المنافسة الحضارية للتمثيل في مؤسسات الدولة ومواقعها.

مولاي صاحب الجلالة،

إن جهدكم العظيم والموصول لوضع الأردن على خريطة العالم بما هو وطن الحرية والاعتدال والانحياز غير المحدود للسلام، كتاب نقرأ فيه المجد والفخار ونتعلم منه فنون القيادة والسياسة. وما كانت رسالة عمان والمؤتمر الإسلامي الدولي الذي تبناها وثيقة عمل لتذكير المسلمين بقيم الإسلام وصورته الحقيقية، سوى بعض هذا الجهد الاستثنائي الذي نهضتم به،



وستكون رسالة عمان بما احتوت من مفاهيم ودلالات ومعاني موضع عناية خاصة ، حيث ستعمل الحكومة على إيصالها إلى كل مدرسة وجامعة وبيت أردني ، حتى يسهم أبناء شعبنا في هذه المهمة النبيلة.

وإذ أرفع إلى مقام جلالتكم أسماء زملائي الوزراء ، فإني وإياهم نضرع إلى المـــولى عـــزّ وجل أن يحفظ جلالتكم ويكلأكم برعايته وتوفيقه ، وأن يديمكـــم ســـنداً وذخراً لشعبكم الوفي ولأمتكم العربية والإسلامية ، وليبقى الأردن أولاً حاضراً ومستقبلاً .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

خادمكم الأمين
معروف البخيت

عمان في ٢٥ شـــوال ١٤٢٦ هـــ
الموافـــق ٢٧ تشرين الثاني ٢٠٠٥ م

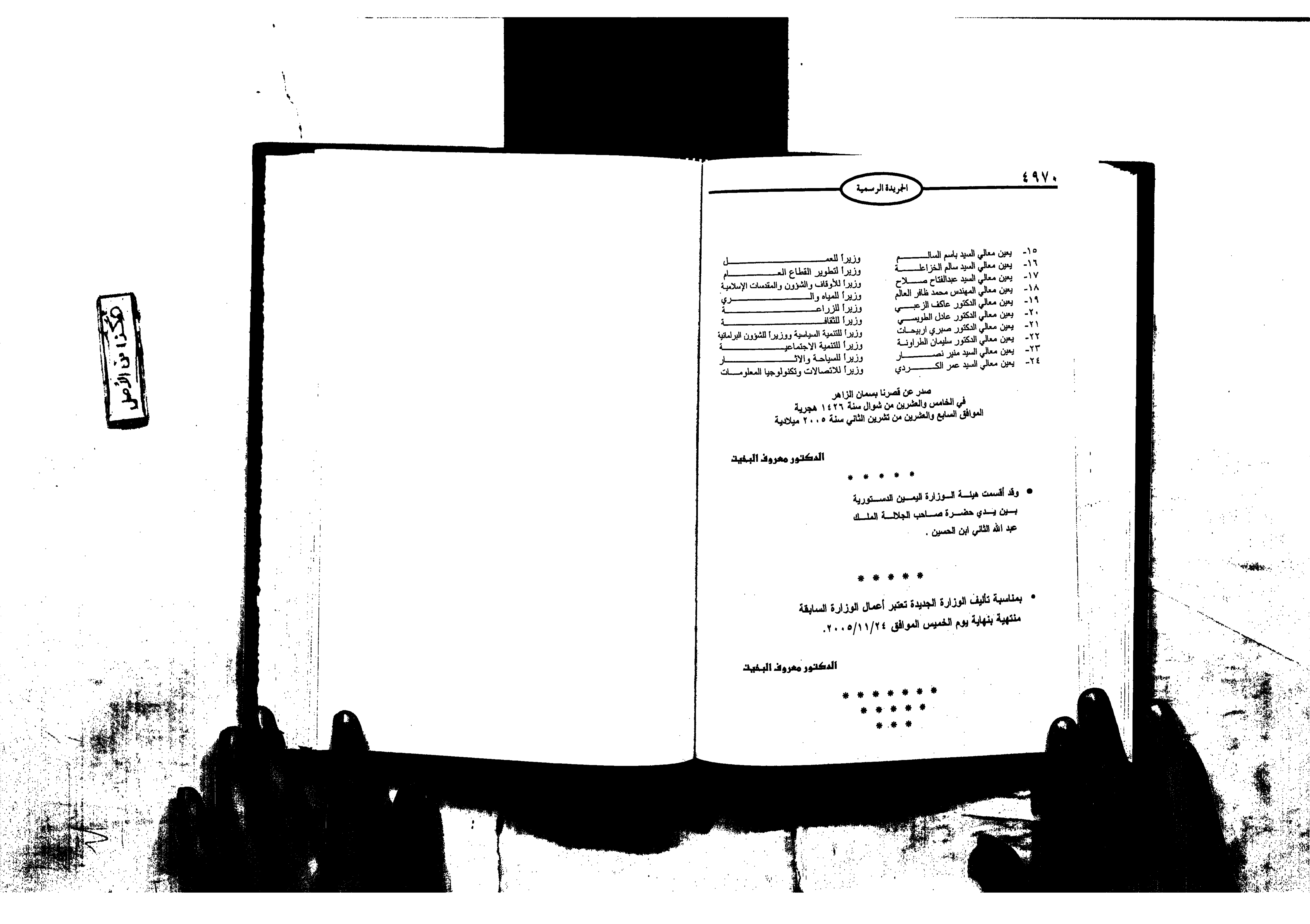
المرسوم الملكي السامي بتأليف الوزارة

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بناء على استقالة دولة الدكتور عدنان بـــــــــدران
وبعد الاطلاع على المادة (٣٥) من الدستـــــــور
نأمر بمـــــا هو آت:-

عبدالله الثاني ابن الحسين

١- يعين دولة الدكتور معروف البخيـــت	رئيساً للوزراء ووزيراً للدفـــــاع
وبناء على تنسيب الرئيس المشار إليه:-	
٢- يعين معالي الدكتور زياد فريـــز	نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للماليـــة
٣- يعين معالي السيد عبدالاله الخطيـــب	وزيراً للخارجيـــة
٤- يعين معالي السيد نادر الظهيـــرات	وزيراً للشؤون البلديـــة
٥- يعين معالي السيد عيد الفايـــز	وزيراً للداخليـــة
٦- يعين معالي المهندس حسني ابو غيـدا	وزيراً للأشغال العامة والإسكـــان
٧- يعين معالي الدكتور خالد طوقـــان	وزيراً للتربية والتعليم ووزيراً للتعليم العالي والبحث العلمي
٨- يعين معالي الدكتور عبد الشخانبـــة	وزيراً للعـــدل
٩- يعين معالي المهندس عزمي خريسات	وزيراً للطاقة والثروة المعدنيـــة
١٠- يعين معالي المهندس سعيـــد دروزة	وزيراً للصحـــة
١١- يعين معالي السيد سعود نصيـــرات	وزيراً للنقـــل
١٢- يعين معالي السيد شريف الزعبـــي	وزيراً للصناعة والتجـــارة
١٣- تعين معالي السيدة سهير العلـــي	وزيراً للتخطيط والتعاون الدولـــي
١٤- يعين معالي المهندس خالد الإيرانـــي	وزيراً للبيئـــة



١٥- يعين معالي السيد باسم السالم وزيراً للعمل
١٦- يعين معالي السيد سالم الخزاعلة وزيراً لتطوير القطاع العام
١٧- يعين معالي السيد عبدالفتاح صلاح وزيراً للأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية
١٨- يعين معالي المهندس محمد ظافر العالم وزيراً للمياه والري
١٩- يعين معالي الدكتور عاكف الزعبي وزيراً للزراعة
٢٠- يعين معالي الدكتور عادل الطويسي وزيراً للثقافة
٢١- يعين معالي الدكتور صبري اربيحات وزيراً للتنمية السياسية ووزيراً للشؤون البرلمانية
٢٢- يعين معالي الدكتور سليمان الطراونة وزيراً للتنمية الاجتماعية
٢٣- يعين معالي السيد منير نصار وزيراً للسياحة والاثار
٢٤- يعين معالي السيد عمر الكردي وزيراً للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

صدر عن قصرنا بسمان الزاهر
في الخامس والعشرين من شوال سنة ١٤٢٦ هجرية
الموافق السابع والعشرين من تشرين الثاني سنة ٢٠٠٥ ميلادية

الدكتور معروف البخيت

* * * * *

- وقد أقسمت هيئة الوزارة اليمين الدستورية بين يدي حضرة صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين .

* * * * *

- بمناسبة تأليف الوزارة الجديدة تعتبر أعمال الوزارة السابقة منتهية بنهاية يوم الخميس الموافق ٢٠٠٥/١١/٢٤.

الدكتور معروف البخيت

* * * * * * *
* * * * *
* * *